

التنوع الاقتصادي والتكامل الخليجي

السعودي يمكن أن يقلل خسائر تعطل هرمز، ويزيد الناتج حتى حين يكون المضيق مفتوحا.

وهذه نقطة جوهرية؛ فالعائد من التكامل يتجاوز الاستجابة للطوارئ إلى تحسين القدرة التنافسية في الظروف العادية. إذ يستطيع انتظام النقل تقليص زمن التسليم والمخزون الذي تحتاجه الشركات، وتوسيع نطاق الموردين والعملاء، وجعل الاستثمار الصناعي أكثر جدوى. وبذلك تتحول البنية التحتية المشتركة إلى عامل لتنمية القطاع الخاص وتعميق السوق الخليجي.

لكن تسريع المشاريع يحتاج إلى تكامل تشغيلي يوازي الإنشاءات. فالقطار أو الطريق يقف جزءاً من فائدته عندما تواجه البضائع إجراءات متكررة، أو اشتراطات مختلفة، أو تأخيرات عند الحدود. ولذلك تبرز ضرورة توحيد المستندات، وتسريع التخلص، والإعتراف المتبادل بالموصفات، وربط المنصات الجمركية، وتسهيل حركة خدمات النقل والتأمين والنمويل.

كما يمكن توسيع التعاون في المخزون الاستراتيجي للغذاء والدواء ومدخلات الصناعة، وربط مواقع التخزين بشبكات توزيع مشتركة. ويتطلب ذلك معرفة خلية أبق بالاحتياجات والطاقات المستندة، واتفاقات واضحة تتيح الاستفادة منها عند الضرورة. وتستطيع هذه الترتيبات تقليل التكلفة وتحسين سرعة الاستجابة.

وعلى مستوى التمويل، يستحسن إعطاء المشاريع المشتركة أولوية تعكس علائها الإقليمي، مع فتح مجال أكبر للمصارف والمستثمرين في القطاع الخاص للمشاركة. كما ينبغي اعتماد جداول تنفيذ معلنة ومؤشرات تقيس تحسن زمن النقل وتكلفته وحجم التجارة، حتى ترتبط المتابعة بالنتائج الاقتصادية الفعلية.

وبالنسبة للبحرين، يمنح التكامل الأوسع مؤسساتها الصناعية والتجارية والخدمة قدرة أكبر على الوصول إلى السوق الخليجي، والاستفادة من تعدد المنافذ والموردين. وتزداد هذه الفائدة للمؤسسات الصغيرة التي تحتاج إلى خدمات نقل وتمويل موثوقة وميسرة لتوسيع أعمالها. لقد رسخ التنوع الاقتصادي قاعدة أوسع للنمو الخليجي، وتدعو المرحلة الراهنة إلى تعزيزها بشبكات مشتركة تكفل استمرار النشاط وترفع كفاءته. وتسريع المشاريع التكاملية، مقرونا بتنسيق أكبر للسياسات والإجراءات، يستطيع تحويل اقتصادات وطنية متنوعة إلى قوة اقتصادية خليجية أشد ترابطا، وقدرة على المنافسة.



○ بقلم:

عدنان أحمد يوسف.

ظل التنوع الاقتصادي لعقود محورا رئيسيا في الاستراتيجيات الخليجية، بهدف تخفيف الاعتماد على النفط، وتوسيع مصادر الدخل، وإيجاد فرص للعمل والاستثمار. وقد أسهم هذا التوجه في تطوير الصناعة والسياحة والخدمات المالية والاقتصاد الرقمي. لكن الأحداث الراهنة أضافت بُعدا لما يجسده من تقدير للتلاحم الشعبي والصمود والالتفاف حول راية الوطن. وأشاد بتوجيه جلالته بأن يكون العام القادم «عام عيسى بن سلمان، وفاء ليرث صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وتكريما لعطاءه في بناء الدولة ونهضتها الحديثة.

وتنوع القطاعات لا يضمن وحده تنوع مصادر الأمان الاقتصادي. فقد تعمل المصانع والفنادق والمؤسسات التجارية في أنشطة مختلفة، لكنها تعتمد على مرعات متشابهة لاستيراد احتياجاتها وتصدير منتجاتها. ولذلك تصبح كفاءة النقل وتعدد منافذ عبورها مكملا للتنوع، وأحد شروط المحافظة على مكاسبه.

وقد أشار البنك الدولي، في تقريره الصادر في السادس من أكتوبر 2026، إلى امتداد تأثير اضطراب الممرات البحرية إلى السياحة والطيران والخدمات اللوجستية، بما يوضح الترابط بين قطاعات الطاقة والأنشطة الأخرى. وتدفع هذه القراءة إلى توسيع مفهوم التنمية ليشمل قدرة الاقتصاد على مواصلة الإنتاج والتجارة تحت ظروف متغيرة.

وتؤكد التجربة قيمة ما تحقق من تنوع اقتصادي. فقد أكد صندوق النقد الدولي في تقريره أن اتساع القطاع غير النقطي في البحرين والسعودية والإمارات ساعد على تخفيف أثر الصدمة. كما أشار إلى دور الاستثمارات اللوجستية، في الطاقة والخدمات اللوجستية، وتنسيق التجارة إقليمي، في استمرار تدفقات الإمداد والحد من التداعيات الأوسع.

وتكتسب هذه النتيجة أهمية عند مقارنتها بحجم التحول الاقتصادي الخليجي؛ فقد أشار تقرير البنك الدولي في يناير 2026 إلى أن الأنشطة غير النفطية أصبحت تمثل أكثر من 60% من الناتج المحلي لدول المجلس. واتساع هذه القاعدة يجعل تطوير البنية التحتية ضرورة لحماية استثمارات متراكمة، وتمكينها من تحقيق إنتاجية أعلى وأسواق أوسع.

ومن هنا، ينبغي النظر إلى المشاريع التكاملية باعتبارها جزءاً من استراتيجية التنوع نفسها. فسكة الحديد الخليجية، والربط بين الموانئ، وتطوير الطرق ومراكز التخزين، توفر للمؤسسات خيارات أوسع لنقل مدخلاتها ومنتجاتها. وقد أشار صندوق النقد إلى أن استكمال سكة الحديد الخليجية والجسر البري

كانو: الخطاب السامي يضع الإنجاز الاقتصادي في صميم المسؤولية الوطنية

الغرفة تدعم تطوير التشريعات بتفعيل اللجنتين المشتركتين مع الشورى والنواب



○ نبيل خالد كانو.

ومرئياته، لتحديد فرص الاستثمار والإنتاج، وتوسيع آفاق الاقتصاد المعرفي، وتعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة. وأشار إلى أن الأمن الغذائي والمائي واستدامة الطاقة وحماية البيئة تشكل مجالات أساسية لهذا التوجه، وفرصا لمشاركة القطاع الخاص في دعم مقومات الأمن الوطني الشامل، بالاستثمار وتنويع

وأوضح أن دعوة جلالته إلى «تحديث التشريعات الاقتصادية وتكاملها، وتعزيز بيئة الاستثمار وتنافسيتها، تضع جودة التشريع وأثره في بيئة الأعمال في مقدمة الأولويات. وأكد توجيه الغرفة إلى تفعيل ودعم اللجنتين المشتركتين المشكلتين مع مجلسي الشورى والنواب، وتعزيز دورهما في مناقشة التشريعات والقضايا الاقتصادية، وتقديم مريات تستند إلى احتياجات التجار والصناع، بما يسهل ممارسة الأعمال، ويدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرفع القدرة على النمو والمنافسة.

وفي شأن رؤية البحرين الاقتصادية المستقبلية، قال إن توجيه جلالته إلى جعلها «اطارا وطنياً جامعاً للمستقبل» يمنحها بُعداً يتصل بالاقتصاد والمجتمع معاً، ويؤكد أهمية التخطيط الاستباقي وتكامل الجهود. وأضاف أن الغرفة تتطلع إلى الإساهم في بلورتها بخبرات القطاع الخاص

أكد نبيل خالد كانو، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، في افتتاح دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب، وضع أمام مؤسسات الدولة والقطاع الخاص مسؤولية مشتركة لتحويل الأولويات الوطنية إلى إنجاز ملموس، يقوم على تشريعات اقتصادية متكاملة، وبيئة استثمار أكثر تنافسية، ورؤية مستقبلية تربط التنمية بنظلمات المجتمع.

وقال كانو إن تأكيد جلالته: «ليكون الوطن وجهتنا الأولى، ومصلحته مقصدنا الأساسي»، يمثل أساسا للمسؤولية التي تحملها الغرفة والأسرة التجارية والصناعية، مشدداً على أن خدمة الوطن تتجسد في استدامة الأعمال والإنتاج، واستقرار الأسواق، وتوفير فرص العمل، والإسهام في مواجهة التحديات بحلول عملية.

زين البحرين تنقل تجربة العملاء إلى مستوى جديد عبر تطبيقها الرقمي المتكامل



توفر عروضاً ومزايا حصريّة للعملاء، Zain Insure، التي تتيح الحصول على حلول تأمين للسيارات والسفر والأجهزة، إلى جانب إدارة المدفوعات ومنها خاصية Auto-Pay، ويرتكز التطوير الجديد على مفهوم توفير وجهة واحدة لعالم

إنجاز العديد من الخدمات بسهولة، فمن خلال التطبيق، يمكن للعملاء استكشاف وشراء الأجهزة مع إمكانية التوصيل في اليوم نفسه، والاشتراك في الباقات، وتفعيل الخدمات الإضافية، وشراء باقات النجوال، والاستفادة من خدمات زين مثل برنامج Zain Delights، التي

واصلت زين البحرين تطوير تطبيقها ليصبح منصة رقمية موحدة تتيح للعملاء إدارة مجموعة واسعة من خدماتها ومنتجاتها بسهولة أكبر، ضمن تجربة أكثر سلاسة وترابطاً وذكاء، بما يعكس حرص الشركة على مواكبة احتياجات العملاء المتغيرة وتقديم حلول رقمية أكثر ملاءمة لهم.

وفي إطار جهود زين البحرين المستمرة لتعزيز تجربة العملاء عبر تطبيقها، قامت الشركة بتطوير التطبيق بهدف توفير تجربة رقمية موحدة تجمع الخدمات والتسوق والدعم ضمن منصة واحدة. كما تم تزويد التطبيق بتقنيات مدعومة بالذكاء الاصطناعي تسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات، وربط قنوات التواصل، وتبسيط العمليات الرقمية، إلى جانب فهم احتياجات العملاء بصورة أدق وتقديم تجارب أكثر ملاءمة لتوقعاتهم.

وحتى اليوم، تواصل الشركة تطوير التطبيق ليصبح أكثر من مجرد قناة للخدمة الذاتية، ولينجذ للعملاء

بنفت؛ «البحرين الوطني» أول بنك مشارك في مشروع سجل تمويل التجارة بالبحرين



○ نبيل شونهارد.



○ بدر سائر.



○ عثمان أحمد.



○ عبد الواحد الجناحي.

أعلنت شركة بنفت، الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وخدمات المعاملات المالية الإلكترونية في مملكة البحرين، خلال منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026، انضمام بنك البحرين الوطني كأول بنك مشارك وشريك مصرفي رئيسي في مشروع سجل تمويل التجارة. وتهدف المبادرة إلى الحد من مخاطر تمويل التجارة، بالتعاون مع شركة مونيماغو السنغافورية، المتخصصة في تقنيات مكافحة الاحتيال في تمويل التجارة، وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية.

ويأتي هذا التطور استكمالاً للتعاون الذي سبق إعلانه خلال مشاركة بنفت في مهرجان سنغافورة للتكنولوجيا المالية، بهدف تطوير بنية رقمية مشتركة تدعم سلامة معاملات تمويل التجارة، حيث تتولى بنفت تشغيل المنصة، فيما توفر شركة مونيماغو الحلول التقنية، وتقدم جوجل كلاود البنية التحتية السحابية.

ويتيح السجل للبنوك المشاركة مطابقة بيانات الفواتير بصورة فورية، بما يساعد على رصد مؤشرات الاحتيال ومحاولات استخدام الفاتورة ذاتها للحصول على تمويل من

إلى المشروع بوصفه أول شريك مصرفي، وتعمل مشاركته تقدماً مهماً نحو تطوير حل يعزز الشفافية ويدعم القطاع المالي في البحرين. قال نيل شونهارد، الرئيس التنفيذي لشركة مونيماغو: «من خلال إتاحة قدر أكبر من الشفافية قبل منح التمويل، سيسهم سجل تمويل التجارة في البحرين في الحد من المخاطر وتبسيط تدفق السيولة إلى الشركات، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويجسد ذلك قيمة البنية التحتية الرقمية العامة في ربط المعلومات الموثوقة بين الأطراف المعنية في السوق».

الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين الوطني: «بعد حصول الشركات على تمويل التجارة في الوقت المناسب أمر أساسي، على أن يقرن ذلك بالضمانات الوقائية الملائمة. وسنعمل مع شركائنا على تطوير حل يدعم اتخاذ قرارات إقراض مدروسة ويصون كفاءة النظام المالي وسلامته، حيث تتيح هذه الشراكة توحيد الجهود لمعالجة أحد التحديات المشتركة التي تواجه القطاع، بما يحقق أثراً اقتصادياً مستداماً لمملكة البحرين».

وقال بدر سائر، الرئيس التنفيذي لخليج البحرين للتكنولوجيا المالية: «نعتز بمساهماتنا في دعم هذا المشروع، وبانضمام بنك البحرين الوطني

في بنفت على تطوير خبراتنا التقنية وشراكاتنا المصرفية لتطوير بنية تحتية مالية وطنية تلبي احتياجات القطاع المتطورة وتدمج نمو الاقتصاد، وجسد سجل تمويل التجارة هذا التوجه، إذ يجمع جهود المؤسسات الوطنية، بصفتهم الشريك المصرفي الرئيسي للمشروع، في دعم تنفيذ المنصة واختيار ملاءمتها للاحتياجات المصرفية والمتطلبات التشغيلية، إلى جانب بنوك أخرى تشارك في المشروع، بما يتيح الاستفادة من خبرات مصرفية متنوعة تمهيدا لاعتمادها على نطاق أوسع في القطاع. وهذه المناسبة، قال عبدالواحد الجناحي، الرئيس التنفيذي لشركة بنفت: «تعمل

أكثر من جهة قبل صرف الأموال، وتوفر هذه الآلية المشتركة معلومات تدعم قرارات التمويل، وتساعد على اكتشاف مخاطر قد يصعب رصدها على مستوى كل مؤسسة بصورة منفردة. وسيسهم بنك البحرين الوطني، بصفتهم الشريك المصرفي الرئيسي للمشروع، في دعم تنفيذ المنصة واختيار ملاءمتها للاحتياجات المصرفية والمتطلبات التشغيلية، إلى جانب بنوك أخرى تشارك في المشروع، بما يتيح الاستفادة من خبرات مصرفية متنوعة تمهيدا لاعتمادها على نطاق أوسع في القطاع. وهذه المناسبة، قال عبدالواحد الجناحي، الرئيس التنفيذي لشركة بنفت: «تعمل

المؤتمر الدولي العاشر لجمعية الإدايين البحرينية منصة لتعزيز الابتكار وتطوير القيادات



○ هبه العبد.

الدكتورة لولوة المطلق رئيسة مجلس إدارة الجمعية، منمئة رؤيتها القيادية وحرصها

وإبراز دور القيادة المبتكرة والإدارة الحديثة في مواجهة التحديات واستثمار الفرص المستقبلية، من خلال مشاركة نخبة من الخبراء والأكاديميين والقيادات والمتخصصين من داخل البحرين وخارجها. وأضافت أن لجنة المؤتمر والعلاقات العامة تعمل بالتنسيق مع اللجان المنظمة والشركاء الاستراتيجيين لضمان تنظيم مؤتمر مميز، متميز، مؤكداً أن نجاحه لا يقتصر على جودة التنظيم، بل يمتد إلى ما يحققه من أثر معرفي ومهني وتوصيات قابلة للتطبيق. وأشادت العبد بجهود

أكدت هبه العبد رئيسة لجنة المؤتمرات والعلاقات العامة بجمعية الإدايين البحرينية أن المؤتمر الدولي العاشر للجمعية، الذي يعقد يومي 4 و5 نوفمبر 2026 تحت شعار «الابتكار في القيادة والإدارة من أجل التنمية المستدامة»، يمثل منصة مهمة لتبادل الخبرات والمعرفة واستعراض أفضل الممارسات في القيادة والإدارة والابتكار، بما يدعم التنمية المستدامة والتطور المؤسسي في مملكة البحرين. وأوضحت العبد أن المؤتمر يهدف إلى مواكبة المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال،



بيت التمويل الكويتي - البحرين يوقع مذكرة تفاهم

مع «ألبا» لتعزيز التعاون في حلول تمويل سلسلة التوريد

بدعم مرونة واستدامة سلاسل التوريد ويعزز النمو المستدام للأعمال». من جانبه، قال علي البقالي، الرئيس التنفيذي لشركة المنيوم البحرين «ألبا»، «تمثل مذكرة التفاهم خطوة مهمة في إطار جهود ألبا المستمرة لتطوير منظومة أعمال أكثر كفاءة ومرونة، وتعزيز التعاون مع شركائنا في القطاع المالي لاستكشاف حلول مبتكرة تدعم سلسلة التوريد. ونظر إلى تعاوننا مع بيت التمويل الكويتي - البحرين كفرصة للاستفادة من الحلول المالية والرقمية المتخصصة بما يعود بالنفع على ألبا ومنظومة مورديها، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ألبا، نؤمن بأن قوة سلسلة التوريد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة موردينا على النمو والاستدامة والتطور معنا. ومن هذا المنطلق، نتطلع من خلال هذه الشراكة إلى استكشاف حلول تسهم في تسهيل الوصول إلى التمويل، وتعزيز إدارة رأس المال العامل، ودعم استدامة الموردين، بما يرسخ شراكات طويلة الأمد ويخلق قيمة مشتركة لجميع الأطراف.

البحرين تستضيف المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد العربي للتأمين



○ شكيب أبو زيد.



○ عبد الله سلطان.

وكبيرة، وإطار قانوني صارم ينظم حوكمة شركات التأمين التقليدي والتكافلي. ونحن في الأمانة العامة لا يخالفنا شك في أن السوق البحريني وجمعية التأمين البحرينية سيكونان على قدر المسؤولية لإنجاح هذا المؤتمر».

الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين (GAIF)، قال: «ينعقد هذا المؤتمر مرة كل عامين وآخر مرة استضافت البحرين هذا المؤتمر كان في عام 2008. وعلى مدى عقود عرفت السوق البحرينية بدناميكياتها مع وجود شركات عديدة

ووافق الاتحاد العام العربي للتأمين في جلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق 6 أكتوبر 2026 على منح البحرين شرف تنظيم المؤتمر العام السادس والثلاثين المزمع عقده عام 2028. وبهذه المناسبة، صرح الدكتور عبدالله سلطان، رئيس مجلس إدارة جمعية التأمين البحرينية (BIA)، قائلا: «نحن فخورون باختيار البحرين لاستضافة هذا المؤتمر، حيث يعد هذا المؤتمر أحد المؤتمرات التي تجمع النخب التأمينية في العالم العربي وعلى المستوى الدولي التي تلتقي عادة لتبادل الآراء والخبرات وبناء العلاقات التي من شأنها أن تعمل على تطوير هذا القطاع الحيوي والمهم».

كما صرح شكيب أبو زيد،